



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

ندوة مع رؤساء المكاتب التجارية بدول الخليج العربي
(دولة الإمارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - دولة الكويت)
الأحد ٢٨ يونيو ٢٠٢٠

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة إلكترونية عن طريق Zoom Conference برئاسة المهندس/ علي عيسى رئيس الجمعية وبحضور كل من:

- وكيل أول الوزارة الدكتور/ أحمد مغاوري - رئيس التمثيل التجاري المصري
- الدكتور الوزير المفوض التجاري/ يونان إدوارد - رئيس المكتب التجاري المصري بدبي والمشرف على سلطنة عمان
- الوزير المفوض التجاري/ عمرو هزاع - رئيس المكتب التجاري المصري بجدة
- الوزير المفوض التجاري/ أحمد فاضل بديوي - رئيس المكتب التجاري المصري بالكويت
- الوزير مفوض تجاري/ أحمد زكي - مدير إدارة المشرق العربي والمنظمات الإسلامية والتعاون الخليجي بالتمثيل التجاري المصري

كما شارك في الاجتماع كل من:

- المهندس/ إيهاب درياس - رئيس المجلس التصديري للمنتجات الخشبية والأثاث
- الأستاذ/ عبد الحميد دمرdash - رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية
- المهندس/ محمود سرج - رئيس المجلس التصديري للجلود والمنتجات الجلدية
- الأستاذ/ عادل اللمعي - عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة النقل
- المهندس/ مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي
- المهندس/ علاء دياب - رئيس لجنة الزراعة بالجمعية
- المهندس/ مصطفى النجاري - رئيس لجنة التصدير بالجمعية

بالإضافة إلى عدد من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين وعدد من منظمات الأعمال.

وذلك لمناقشة الموضوعات التالية:

- تحليل الوضع الاقتصادي في دول الخليج في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
- تجارب دول الخليج والإجراءات الاقتصادية الاحترازية التي اتخذتها في مواجهة جائحة كورونا وكذلك القرارات الاقتصادية الأخيرة الصادرة من تلك الحكومات لعودة الحياة إلى طبيعتها بشكلها الجديد القائم على التباعد الاجتماعي في كافة القطاعات ومنها السياحة، الصناعة، الزراعة، التجارة والاستثمار، والتطوير العقاري
- كيفية التحرك لتعزيز الدور المصري في دول الخليج في ضوء المتغيرات العالمية
- أهمية عقد اجتماعات عبر الانترنت مع منظمات الأعمال والغرف التجارية في دول الخليج بصفه دورية لبحث فرص التعاون المشترك بين مجتمع الأعمال

المهندس/ علي عيسى - رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

- بدأ المهندس/ علي عيسى كلمته بالترحيب بالسادة الحضور موضحا أهمية جهاز التمثيل التجاري المصري ودوره الهام في رفع معدلات التجارة والاستثمار بين مصر وكافة دول العالم
- كما قدم التحية إلى الوزير مفوض تجاري/ أحمد عنتر الرئيس السابق للتمثيل التجاري المصري وأشاد بالدور الذي قام به في الفترة الماضية والذي تم تعيينه مستشار لوزيرة التجارة والصناعة لشئون التمثيل التجاري
- تعتبر منطقة الخليج العربي من أهم المناطق بالنسبة لمصر استيرادا وتصديرا، كما أن مستثمري دول الخليج العربي هم عصب الاستثمار في المنطقة العربية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة

وكيل أول الوزارة الدكتور/ أحمد مغاوري - رئيس التمثيل التجاري المصري:

- ترتبط مصر بعلاقات اقتصادية متميزة مع دول الخليج العربي خاصة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- شهدت معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج طفرات جيدة حيث كان هناك فائض في الميزان التجاري قيمته ٧٠٠ مليون دولار لصالح مصر خلال عام ٢٠١٩ بعد وجود عجز خلال الثلاث سنوات السابقة، وتعتبر هذه المرحلة فارقة حيث زادت معدلات التبادل التجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠
- تعتبر الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستثمر عربي في مصر يليها المملكة العربية السعودية ثم دولة الكويت
- تسببت أزمة كورونا في وجود خسائر اقتصادية كبيرة لدول الخليج العربي ومن المتوقع أن تمتد آثارها حتى الربع الثاني من عام ٢٠٢١، لذا فنحن في مرحلة الرصد لمعرفة الفرص المتاحة والتحديات الموجودة خلال هذه الفترة حتى يمكن إعادة رسم المشهد الاقتصادي
- قامت شركات الجدارة الائتمانية بتخفيض تصنيفها الائتماني لدول الخليج العربي، فالكويت على سبيل المثال انخفض تصنيفها الائتماني من (AA) إلى (AA-) بسبب انخفاض معدلات النمو بها إلى ٢,٧%
- تم استنزاف موارد دول الخليج العربي بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا، فعلى سبيل المثال قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتأجيل معرض Expo 2020 مما سوف يؤدي إلى التأثير على قطاع السياحة والعقارات وانخفاض تحويلات العاملين بها بالإضافة إلى توقف السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية
- تأثرت مصر بسبب انخفاض حجم تحويلات المصريين العاملين بدول الخليج العربي حيث انخفضت بنسبة ٢٠% هذا العام وفقا لتقرير البنك الدولي مقابل نموا بلغ ٦% في عام ٢٠١٩،

هذا بالإضافة إلى وجود إمكانية لعودة بعض العمالة من دول الخليج العربي لذا يجب وضع خطة لاستيعابهم بعد عودتهم لمصر

- هناك بعض القطاعات التي يمكن التركيز عليها للتعاون مع دول الخليج العربي مثل محور الأمن الغذائي حيث زادت الصادرات المصرية الزراعية إلى دول الخليج العربي، بالإضافة إلى الاستثمار العقاري والسياحة وتجارة الخدمات

الدكتور الوزير المفوض التجاري/ يونان إدوارد - رئيس المكتب التجاري المصري بدبي والمشرف على سلطنة عمان

- بدأ الاقتصاد في التباطؤ في الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠١٨ لأسباب خارجية تتمثل في المقاطعة العربية لقطر، حرب اليمن، وجود مشاكل مع إيران، النزاع التجاري بين أمريكا والصين بالإضافة إلى سبب واحد داخلي وهو بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) وهي أول مرة تقوم الإمارات بتطبيق أي نوع من أنواع الضرائب، وقد زاد هذا التباطؤ في عام ٢٠١٩ حيث تم تخفيض العمالة الأجنبية هناك بالإضافة إلى تقليل مرتبات المناصب الكبيرة في الشركات
- هناك ٣ إمارات كبيرة تعتمد عليها دولة الإمارات وهي أبو ظبي من خلال الصندوق السيادي والبترو، ودبي من خلال السياحة والعقارات، والشارقة من خلال التصنيع
- يبلغ تعداد العمالة المصرية في دولة الإمارات نصف مليون مصري، كما بدأ الاستغناء عن بعض الموظفين منذ شهر مارس ٢٠٢٠
- ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين مصر والإمارات بحوالي ٧٥٠ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٩
- قامت الحكومة الإماراتية بتخصيص مبلغ ٣٠ مليار دولار لمواجهة أزمة كورونا تم استهلاك ٨٥% من هذا المبلغ بالإضافة إلى تخفيض رسوم الطاقة والغاز، وتأجيل تحصيل الرسوم الإدارية والإيجارات، وضخ أموال في شركات الطيران
- سيتم إعادة تشغيل الطيران يوم ٧ يوليو ٢٠٢٠ ولكن هذه القرارات قابلة للتغيير الفوري إذا ما زادت الإصابات، كما سوف يتم تصنيف الدول بالنسبة للطيران إلى ثلاث فئات: الخضراء وهي الدول التي سيسمح بالطيران منها وإليها بدون أية قيود، والصفراء وهي التي سوف يتم وضع لها بعض الشروط الاحترازية، والحمراء التي لن يسمح بالطيران منها أو إليها

الوزير المفوض التجاري/ عمرو هزاع - رئيس المكتب التجاري المصري بجدة

- قام الجانب السعودي بمجلس الأعمال المصري السعودي المشترك بإعادة تشكيله كما قام رئيس المجلس بزيارة مصر قبل أزمة كورونا، وكان من المتوقع زيادة عدد هذه الزيارات وزيادة الاستثمارات السعودية في مصر، ولكن توقف كل شيء مبدئياً بسبب أزمة كورونا وسيستمر لفترة

- تأثرت المملكة العربية السعودية تأثراً كبيراً بسبب أزمة كورونا بسبب انخفاض أسعار البترول، ووقف تأشيرات العمرة والزيارات، والسماح بعدد (١٠) آلاف حاج فقط من الداخل، كما تم منع أي مقيم أو مواطن من مغادرة المملكة وتقليل المرتبات بالنسبة للسعوديين بنسبة ٦٠% وبالتالي تقليل مرتبات غير السعوديين، بالإضافة إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥%
- تم التواصل مع القنصلية المصرية بالمملكة لتغيير مفهوم العالقين حيث أن العمالة الموسمية (مثل المدرسين) كانوا لا يستطيعون العودة لمصر ولكن تم تعديل الوضع
- تواجه العمالة المصرية في السعودية أزمة تتمثل في المنادة بسعودة المؤسسات
- هناك تشديد في الإجراءات الجمركية على كافة السلع باستثناء المواد الغذائية والطبية، كما قل حجم التجارة بالنسبة لباقي السلع مثل الأجهزة الكهربائية وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية
- ارتفعت الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة الماضية بمقدار ٤١% ككمية و ١٧% كقيمة حيث كانت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ تبلغ ٢٤٨ ألف طن بينما وصلت خلال الربع الأول من هذا العام إلى ٤١٨ ألف طن بقيمة ١١٧ مليون دولار وبالتالي أصبحت مصر هي الملبى الأول لاحتياجات المملكة من السلع الغذائية
- يمكن ترتيب عدة اجتماعات مع المسؤولين السعوديين ورجال الأعمال من خلال الـ Zoom Conference مع البدء بالغرفة التجارية في جدة حيث أن التجمع الأول لرجال الأعمال في المملكة يتمثل في الغرف التجارية

الوزير المفوض التجاري/ أحمد فاضل بديوي - رئيس المكتب التجاري المصري بالكويت

- بلغ حجم العجز في الميزانية في دولة الكويت بسبب أزمة كورونا حوالي مليار دينار كويتي في إبريل ٢٠٢٠، حيث أن العام المالي هناك يبدأ في شهر إبريل من كل عام، وقد تم اتباع خطة قصيرة الأجل لمواجهة هذا العجز تتمثل في الاقتراض من صندوق جيل المستقبل
- تعاني العمالة المصرية في الكويت من نفس أزمة العمالة في السعودية حيث أن هناك أصوات تطالب بتقليل حجم العمالة الأجنبية في الدولة وتعديل التركيبة السكانية بحيث لا تتحكم أي جالية في أي قطاع في الدولة (هناك أصوات تنادي بآلا تزيد نسبة العمالة الأجنبية عن ١٥%)
- يبلغ عدد العمالة المصرية هناك ٧٠٠ ألف عامل مصري وهم يشغلون قطاعات متميزة مثل الأطباء والمدرسين
- قامت الحكومة الكويتية بعملية غلق جزئي بسبب أزمة كورونا في ١٢ مارس ٢٠٢٠ ثم قامت بعملية غلق كامل وهي الآن في المرحلة الأولى من الرجوع للحياة الطبيعية والتي ستنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مع إمكانية تعديل الإجراءات وفقاً لأعداد الإصابات.
- دعوة شركة الريف المصري لعمل عرض تقديمي متكامل عن المشروع لعرضه على الهيئات الكويتية للاستثمار فيه حيث أن هناك اهتمام في دولة الكويت بالأمن الغذائي الاستراتيجي، ويولون أهمية كبيرة للاستثمار في الزراعة

- تم رفع الرقابة على الصادرات الزراعية المصرية في ١٩ إبريل ٢٠٢٠ حتى يمكن تلبية احتياجات السوق المحلية

المناقشات:

المهندس/ مجد الدين المنزلاوي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي:
بعد انتهاء أزمة كورونا ستحاول دول الخليج زيادة حجم الصادرات إلى مصر، لذا يجب اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على الصناعة الوطنية ولا يحدث إغراق للمنتجات، مع عمل دراسات متكاملة للفرص الاستثمارية بين مصر وتلك البلاد

الأستاذ/ عبد الحميد دمرداش رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية:
التكثف الوحيد الذي زادت الصادرات الزراعية المصرية إليه هو دول الخليج العربي حيث ارتفعت إلى ٩٠ مليون طن بقيمة ٣٥ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٠ أما بقية التكتلات فقد انخفضت قيمة هذه الصادرات إليها، وقد تم اقتراح وجود جهاز لكشف مرض كورونا في ميناء سفاجا ووافقت وزارة الصحة على هذا المقترح مع استعداد المجلس التصديري للصادرات الزراعية لتمويل توفير عدد من الكواشف، كما أن الأردن تواجه تسهيلات في تصدير المنتجات إلى المملكة العربية السعودية ولكن توجد بعض المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية

الأستاذ/ عبد المنعم حافظ نائب رئيس جمعية رجال أعمال الإسكندرية:
قامت جمعية رجال أعمال الإسكندرية بعمل ست زيارات إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تدشين خمسة مشروعات جديدة بين الدولتين وفتح ١٢ مجالاً للتعاون بينهم، والمطلوب متابعة مثل هذه الإجراءات لتحقيق الغرض منها، كما اقترح التنسيق مع المكاتب التجارية المصرية في دول الخليج للإعداد لزيارة تلك الدول في الوقت المناسب

المهندس/ مصطفى النجاري رئيس لجنة التصدير بالجمعية:
كانت جمعية رجال الأعمال المصريين من أوائل المنظمات التي طالبت بالتوسع في عدد المكاتب التجارية في الخارج وليس تقليصها للدور الكبير الذي يقوم به لرفع معدلات التجارة والتصدير، فما هي رؤية الجهاز في هذا الصدد وما هو الدور المطلوب من جمعيات الأعمال لدعم هذا المطلب
تقوم مصر حالياً بإنشاء مشروع كبير لتخزين السلع الأساسية والاستراتيجية في المحافظات وهو ما يعتبر فرصة كبيرة للمستثمرين للمشاركة في هذه الصوامع والمخازن الكبرى وتوجد بالفعل قاعدة بيانات متكاملة في هذا الخصوص لدى المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ويمكن التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه وذلك لتأمين احتياجات دول الخليج من هذه المحاصيل

ما هي الرؤية المستقبلية بالنسبة لتثبيت سعر صرف العملات الخليجية أمام الدولار الأمريكي

المهندس/ عمرو أبو فريخة عضو الجمعية:

هناك صناديق خليجية لتمويل الأمن الغذائي وإنشاء مزارع للأعلاف في أثيوبيا والدول الأفريقية، لذا هناك إمكانية لتوجيه هذه الصناديق للاستثمار في مصر وإنشاء مزارع للأعلاف والاستفادة من الخبرة المصرية في قطاع الزراعة، كما أكد على أهمية إقامة مشروعات مشتركة في أفريقيا.

كما أشار إلى انخفاض حجم الصادرات من السلع الهندسية بنسبة ٥٠ - ٦٠% لدولة الإمارات كما حققت الصادرات الهندسية انخفاضا ملحوظا قبل أزمة كورونا

المهندس/ محمود سرج رئيس المجلس التصديري للجلود والمنتجات الجلدية:

حجم الصادرات من المنتجات الجلدية أصبح لا يذكر لذا مطلوب مساعدة المنتجين المصريين لعودة الصادرات المصرية منها إلى سابق عهدها وتشجيع إقامة شركات بين المنتجين المصريين وهذه الدول لجذب الماركات العالمية وعمل علامة تجارية مصرية

وفيما يلي الإجابات عن هذه الاستفسارات

- بالنسبة لصناعة البتروكيماويات فإن هذه الصناعات تتم من خلال الحكومات أو شركات تابعة لها مثل أرامكو وسابك، وهناك صناعات غير استراتيجية ولكن تكلفتها أصبحت عالية مثل الصناعات الجلدية والملابس الجاهزة والأثاث لذا بدأت المملكة العربية السعودية في استيراد هذه المنتجات أو عمل استثمارات خارجية لها، ولكن هناك فرصة كبيرة للتعاون في صناعات أخرى مثل الصناعات الدوائية وذلك لقلة تكلفة البحث والتطوير في مصر بالإضافة إلى توافر العنصر البشري المدرب
- ضرورة وجود تكامل مؤسسي بين القطاع الخاص ووزارة التجارة والصناعة لتحديد نوعية المشروعات المطلوب جذب استثمارات لها وذلك لكل قطاع على حدة وإعداد دراسات جدوى متكاملة لكل مشروع لاستهداف مجموعة من المستثمرين لكل قطاع مع وضع تصور كامل لمبادرة التكامل المصري الخليجي في مجال الأمن الغذائي ودراسة سبل تنفيذ هذه المبادرة، وترتيب زيارات لهذه الدول في مرحلة لاحقة بعد انتهاء الأزمة
- ضرورة وجود مراكز بحث وتطوير في مشروع الروبيكي حتى يمكن جذب الماركات العالمية للدخول إلى السوق المصري حيث أنها تعتمد عليها بشكل كبير كما يحدث في الهند وفيتنام
- تشكيل مجموعة عمل تضم التمثيل التجاري المصري وجمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية رجال أعمال الإسكندرية والمجالس التصديرية لعمل خطة متكاملة ليكون التمثيل التجاري هو بؤرة الاهتمام بالنسبة للدولة المصرية وزيادة عدد المكاتب التجارية في الخارج وبالتالي زيادة قدرتها على التحرك السريع
- الإمارات العربية المتحدة لديها الاستعداد الكامل لتمويل مشروعات الأمن الغذائي والعمل مع مصر خاصة في ظل تميز العلاقات السياسية بين البلدين وثقتهم في المصنعين المصريين، كما أن سلطنة عمان تسعى أن تكون مركزا إقليميا مثل دبي وذلك لوجود ثلاثة موانئ كبيرة

- بها بدلا من استيراد المنتجات من دبي (قيمة الواردات ١٠ مليار دولار سنويا)، لذا يمكن الاستثمار في الأماكن اللوجيستية في سلطنة عمان (صلالة، صحاري، النقم) مع إمكانية إعادة تصدير المنتجات المصرية من خلالها إلى إيران وباكستان والهند.
- المشكلة التي تواجه المصدرين في المملكة العربية السعودية سواء من خلال المنافذ البرية أو البحرية هي نفسها التي تواجه المصدرين من لبنان والأردن وهو له علاقة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها المملكة
- يمكن للمنتجات المصرية الاستفادة من اتفاقية التيسير التجاري حيث أن المملكة قد فرضت في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠ رسوم جمركية جديدة تصل إلى ١٥% لذا يمكن زيادة أسعار هذه المنتجات بمقدار ١٠%، علما بأن تجارة الخدمات أصبحت محررة مع الدول العربية.

الأستاذ/ عاصم وهبي عضو الجمعية:

اقترح بعقد اجتماعات منفصلة للجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية بالتعاون مع جمعية اتصال مع كل مكتب تجاري مصري على حدة مع دعوة شركات تكنولوجيا المعلومات التي تعمل في دول الخليج والشركات المصرية التي تسعى للعمل هناك لمناقشة الفرص المتاحة لهذه الصناعة

الأستاذ/ طارق خليفة – مجموعة ماسي:

اقترح بأن يكون للمكاتب التجارية المصرية في كل دولة مصدرا للدخل من خلال المعلومات والبيانات التي تقوم بتوفيرها لرجال الأعمال، كما أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يستطيعون الحصول على المعلومات بسهولة من خلال المكاتب التجارية، مع إمكانية عقد اجتماعات شهرية مع المكاتب التجارية واستضافة متحدث من البلد المتواجد به مكتب التمثيل لعرض فرص وإمكانيات التعاون في قطاع معين

الأستاذ/ أسامة عبد المولى – شركة النساجون الشرقيون:

نظام سابو الجمركي الذي تطبقه دول الخليج العربي يؤدي إلى تعطيل تصدير المنتجات المصرية من السجاد بسبب التحاليل التي يطلبون القيام بها وبعضها يتم عمله في الخارج، كما أن المسيطرين على سوق السجاد في السعودية من اليمنيين الذين لا يمكنهم السفر إلى مصر بسهولة، كما طالب بتوفير قاعدة بيانات عن العاملين في سوق السجاد في السوق العماني حتى يمكن الوصول لهم بسهولة والتعامل معهم بصفة مباشرة، كما اقترح إمكانية الشراكة مع مستثمرين سعوديين لإقامة معارض للسجاد في السعودية

وفيما يلي الإجابات عن هذه الاستفسارات

- ما يميز التمثيل التجاري المصري أن الخدمات التي يقدمها بدون مقابل ومتاحة للجميع، كما أن العمل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مكون أساسي للتمثيل التجاري المصري في أي دولة من دول العالم

- المجالس التصديرية تضم في عضويتها كافة المصدرين بما فيهم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يقومون بالتصدير
- هناك منصة استثمارية موقعة بين مصر والإمارات بقيمة ٢٠ مليار دولار ولكن لم يتم الاستفادة منها حتى الآن
- يرغب المستثمرون الإماراتيون والكويتيون في زيادة استثماراتهم في مصر ولكن ضرورة توافر دراسات جدوى متكاملة لهذه المشروعات قبل طرحها عليهم.

أهم التوصيات:

١. تؤكد جمعية رجال الأعمال المصريين على دعمها التام لجهاز التمثيل التجاري المصري لما له من دور حيوي وهام في زيادة معدلات التجارة والاستثمار المصرية وتسهيل وتنسيق التواصل بين مجتمع الأعمال المصري ونظرائهم في الخارج ووضع مقترح لزيادة قدرة المكاتب التجارية وتشجيع انتشارها على مستوى العالم لما له من مردود إيجابي على رفع معدلات الصادرات المصرية للخارج وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر، والاستفادة من رؤية القطاع الخاص المصري ونظراته المستقبلية لتضمينها في الخطط الاستراتيجية للتمثيل التجاري المصري بشكل عام
٢. أهمية وجود تكامل مؤسسي بين الحكومة والقطاع الخاص لجذب مستثمرين جدد في كل قطاع على حدة وذلك بهدف تحديد المشروعات المطلوب جذبها لمصر خاصة ذات الأهمية الاستراتيجية مع إعداد دراسات جدوى مبدئية لكل مشروع.
٣. مبادرة للتكامل في مجال الأمن الغذائي وتشكيل مجموعة عمل (Task Force) من الخبراء في الحكومة والقطاع الخاص المصري لدراسة كيفية تحقيق هذا التكامل مع الدول العربية، مع وضع رؤية لاستغلال صناديق الاستثمار المختلفة لتحقيق التكامل الغذائي بين (دول الخليج – مصر – أفريقيا) وتحقيق الاستفادة القصوى من الاتفاقيات التجارية التي تربط مصر بالدول الأفريقية، والعمل على جذب المستثمرين العرب في مجال إنشاء الصوامع والمخازن الكبرى
٤. إنشاء مراكز للبحث والتطوير والقيمة المضافة بهدف جذب الاستثمارات الخليجية لبناء كيانات كبرى في مصر والعمل على اجتذاب البراندات العالمية في كل القطاعات (مجال الصناعات الجلدية على سبيل المثال) مع الاقتداء بتجربة الهند وفيتنام.
٥. ضرورة الاستفادة من مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين مصر والإمارات لإنشاء منصة استثمارية بقيمة ٢٠ مليار دولار
٦. أهمية التعاون وفتح الأسواق في قطاع تكنولوجيا المعلومات في دول الخليج من خلال عقد لقاءات مع كل مكتب تجارى على حدة ودعوة الشركات المصرية العاملة في القطاع والتي تسعى لفتح أسواق جديدة هناك